جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

المرحلة / دكتوراه - لغة

معاني الأبنية

تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة

أ.د. خولة محمود فيصل

تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة

تعد ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة من الظواهر المهمة فى الكشف عن طبيعة الدلالة في الصيغ الصرفية، حيث تشترك المعاني في الصيغة الواحدة، فتدل على معان متعددة قبل أن يتحدد المعنى المراد بواسطة القرائن، فصيغة فعيل مثلا تأتى للواحد والجمع، كما في قوله تعالى: (وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) (التحريم: ٤) العرب قد تجعل فعل الجميع على لفظ الواحد، قال: (إن العواذل ليس لى بأمير)، فصيغة (فعيل) التى مثلنا بها: تدل على معان كثيرة؛ ومن هذه المعاني : أن تدل على المفرد أو الجمع.

والمفرد على قسمين :

١_ جامد وينقسم على : :

أ_ اسم ذات : نحو سبيل وطريق - يمين - قميص - بعير - غدير - سرير – رغيف. . .الخ ،أي يدل على ذات .

ب_اسم المعنى وهو المصدر والغالب أن يدل على صوت مثل زئير وخرير - صهيل – زفير

- شهيق – نفيق – نهيق - أنين .. إلخ وقد يدل على سير نحو: رحيل – دبيب.

٢_ المشتق فهو يأتي على أربعة أنواع:

(أ) صفة مشبهة: وهذا مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على جهة الثبوت مثل كريم وعظيم وفصيح، وعسير، وعزيز.

(ب) صيغة مبالغة: وهذا محول عن اسم الفاعل من الثلاثي متعديا كان أم لازما للدلالة على كثرة وقوع الفعل مثل: عليم قدير - شهيد حفيظ .

(ج) ما كان بمعنى اسم الفاعل من الثلاثي وهذا إما أن يكون بمعنى مفعل" من أفعل، مثل: نذير الهم، وجميع.

وأما أن يكون بمعنى مفاعل من فاعل مثل: جليس – رقيب - أكيل – نديم.

(د) ما كان بمعنى اسم المفعول من الثلاثي، مثل: قتيل وجريح وأسير.

أما صيغة فعيل الدالة على الجمع، فثلاثة أنواع:

١- اسم جنس يفرق بينه وبين مفرده بتاء التأنيث مثل شعيرة، وشعير، وسفينة وسفين، وركية وركي، ومطية ومطى.. إلخ

٢_اسم جمع وهو ما ليس له واحد من لفظه مثل قطيع فريق قبيلة، فصيلة عشيرة.

٣_جمع تكسير مثل: عبد ،وعبيد ضأن وضفين كلب وكليب، حاج وحجيج، حمار وحمير، نخل ونخيل فهذه الصيغة وحدها تشترك بين عدد كبير من المعاني .

وهذا النوع من الاشتراك قد عنى بجمعه والتنبيه عليه علماء اللغة القدامى فمن ذلك ما ذكره ابن قتيبة فى كتابه (أدب الكاتب) باب (أفعلت وأفعلت) بمعنيين متضادين: (أشكيت الرجل): أحوجته إلى الشكاية، وأشكيته: نزعت عن الأمر الذي شكانى له، وأطلبت الرجل فأحوجته إلى الطلب، ولذلك قالوا: ماء مطلب، إذا بعد فأحوج إلى طلبه، و(أطلبته) أسعفته بما طلب.

وصيغة (أفعل) هذه من خير الأمثلة على ما نحن فيه فقد ذكروا لها دلالات عديدة – غير ما سبق - فمنها:

١ - التعدية: كقوله تعالى: (اذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) (الأحقاف: ٢٠) وَاغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ)(الأنفال: ٥٤).

٢ - الصيرورة: كقولك الحم فلان أى صار ذا لحم، وأحصد الزرع أى صار ذا حصاد . وقد جاء أفعل بمعنى الدخول في الجهة كقوله تعالى: (فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ) أى داخلين في وقت الشروق (الشعراء: ٦٠)(٥).

٣- التعريض (بمعنى التعريض لوقوع الحدث عليه) كقولك:(أقتلت الرجل) عرضته للقتل، وأبعت الشيء) عرضته للبيع.

٤- لوجود مفعوله على صفة: وذلك مثل ما روى عن عمرو بن معد يكرب انه قال لبني سليم: (قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وها جيناكم فما أفحمناكم) اى ما صادفناكم جبناء، ولا بخلاء، ولا مفحمين.

٥_ الدعاء نحو أسفيته أى دعوت له بالسقيا .

٦- الإعانة نحو أحلبت فلانا وأرعيته أى أعنته على الحلب والرعى .

٧_المطاوعة (فعّل) مثل: بشرته فأبشّر.

وقد ذكرت كتب اللغة قديمًا عدة معان لكثير من الصيغ بما يشبه الاتفاق التام أو الإجماع على صحة وقوع هذه الظاهرة، ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة .

ويكاد يكون هذا أمرا متوفرًا كذلك فى الدراسات الحديثة في علم اللغة .

وهذا ما يقرره د/ تمام حسان تحت عنوان (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) .

وهذا ما يسمى بإختيار صيغة ذات معنى متعدد، و إنّ نماذج تلك الظاهرة كثيرة بحيث تكاد تمثل ظاهرة أسلوبية يتميز بها التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة فى القرآن الكريم، وإنّ هذه الظاهرة من أوضح البراهين الدالة على الإعجاز البياني لكتاب الله المعجز.

فمن أمثلتها: قوله تعالى (وَقُل رَّبِّ أنزِلْني منزلاً مُبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ) (المؤمنون: (٢٩) عبرت الآية بصيغة (مفعل) في (منزلا) وهذه الصيغة صالحة لكي تكون اسم مفعول من الفعل (أنزل) ومصدرا منه واسم مكان . وهي هنا في الآية تحتمل أن تكون مصدرا أى: أنزلنى إنزالا مباركا، وتحتمل أن تكون اسم مكان أى أنزلني مكانا مباركا . ويصعب في مثل هذا الموضع أن نجزم بأحد المعنيين، والذي نرجحه والله أعلم بمراده أن كلا المعنيين مراد فالسياق لا يأبى أحدهما، فالحمل على المصدر يجعل المراد طلب البركة من الله في الحدث نفسه فيكون هبوطه ونزوله مباركا من الله تعالى، والحمل على المكان يجعل المراد طلب البركة من الله تعالى في المكان الجديد الذي رست عليه سفينة نوح عليه السلام، ولا شك أن كلا الأمرين كانا مطلوبين لنوح عليه السلام أن يبارك الله له في إنزاله وفى مكان نزوله، ومن ثم فلا مانع هنا في هذا السياق من حمل الصيغة على كلا معنييها ويكون ذلك من بلاغة القرآن وإعجازه وحسن إيجازه ومن ثم يكون اختيار تلك الصيغة هنا فى غاية الجودة لما تشتمل عليه من إيحاءات وظلال معنوية تغطى كافة المعانى المحتملة في ذلك الموقف. وعلى كل نقول: إن كان لا بد لنا من ترجيح أحد معاني تلك الصيغة هنا، فنحن ترجح إرادة المكان على المصدر وذلك لأن هذا الموقف فيما نرى يعبر عن جانب نفسي لدى نوح عليه السلام وهو تلك المشاعر التي يمكن أن تستولى عليه عند رسو السفينة في ذلك المكان الجديد الموحش حيث أهلك الله تعالى قوم نوح عليه السلام، وغدت الأرض بعدهم يلاقع لا حياة فيها ولا أنيس حتى من الوحش أو الطير، فلا شك أن يكون ذلك المكان الجديد مصدرًا للخوف والقلق يدعوا المرء أن يتوجه إلى ربه بطلب بركته على هذا حتى يستطيع نوح ومن معه من المؤمنين أن يستأنفوا فيه حياة جديدة وهذا بلا شك موقوف على أن يأذن الله تعالى لتلك الأرض الجديدة أن تخرج خيرها، وأن يبارك فيها . ومع

هذه المحاولة منا لترجيح أحد معنيى الصيغة، فإن الصيغة تظل بعد ذلك محتملة كلا المعنيين أو نقول إنها تدل على أحد المعنيين بالأصالة وتفيد فى الوقت نفسه من ظلال المعنى الآخر مما يؤدى إلى إثراء المعنى.

وبينما يترجح هنا في الموضع السابق معنى الحمل على المكان، فثمة موضع آخر يترجح فيها الحمل على المصدر، وذلك كما في قوله تعالى: (وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صدق واخرِ جنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَاناً نَصِيراً) (الإسراء: ٨٠) قال ابن جرير" واختلف أهل التأويل فى معنى مدخل الصدق الذي أمر الله نبيه أن الله يدخله إياه وفي مخرج الصدق الذى أمره أن يرغب إليه في أن يخرجه اياه).ثم حكى هذه الأقوال وعقب عليها بقوله : وأشبه هذه الأقوال بالصواب في تأويل ذلك قول من قال معنى ذلك وأدخلنى المدينة مدخل صدق وأخرجني من مكة مخرج صدق وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية لآن ذلك عقيب قوله (وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً) وقد دللنا فيما مضى على أنه عنى بذلك أهل مكة فإذا كان ذلك عقيب خبر الله عما كان المشركون أرادوا من استفزازهم رسول الله ليخرجوه عن مكة كان بينا إذا كان الله قد أخرجه منها أن قوله وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق أمر منه له بالرغبة إليه فى أن يخرجه من البلدة التي هم المشركون بإخراجه منها مخرج صدق وأن يدخله البلدة التي نقله الله إليها مدخل صدق .

والذي يرجح لدينا معنى الحمل على المصدرية في الآية هو الوصف بالصدق، فحمله على المصدر أولى وأليق من حمله على المكان، لأن المعنى كما فى (أدخلنى) المدينة (مدخل صدق) إدخالا مرضيا لا أرى فيه ما أكره وأخرجنى من مكة (مخرج) صدق) إخراجا لا التفت بقلبي إليها ومن ثم جاء الوصف للإدخال والإخراج نفسه بالصدق لأنه منظور فيه إلى حال المدخل والمخرج وهو محمد ومدى انقياده لأمر الله تعالى واستسلامه له، وعدم تعلق قلبه بوطنه ومهده الأول، والتفاته عن ذلك كله بهجرة صادقة إلى الله تعالى. ومن ثم يترجح المصدر مع الإفادة بظلال وصف المكان الذي سيدخله النبي _عليه الصلاة والسلام _وهو المدينة بكونه مدخل صدق وحق، ويصدقه الله فيه ما وعده من النصر والفتح والظهور. وقد يحتمل السياق - والله أعلم - جواز حمل (مخرج) على المكان أيضا مرادا به المكان الذي سيخرج إليه النبي كذلك ويكون ذلك من باب التوكيد المعنوي، وإن كان المعنى الأرجح الواضح وعليه كلام المفسرين هو الحمل على المصدر وهو واضح. وذكر الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) هذه الظاهرة تحت عنوان " تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد" فقال: إنَّ فهم طبيعة عناصر التركيب العربي يتوقف على فهم المباني التي يتكون منها ويتوقف عليها

فهم الإطار العام للصرف والنحو العربيين ، ووضح أن الفكرة الهامة التي أرد أن يسجلها تحت هذا العنوان أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المبانى الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء . فالمبنى الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق . أما إذا تحقق المبنى بعلامة فى سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحداً تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية. وفي قوله تعالى (إن تجتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتَدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيماً) (النساء: (٣١) هي تحتمل كسابقتها كذلك أن تكون مصدرا أو اسم مكان والمصدر له وجه وهو أن يكون الإدخال نفسه كريما ألا ترى كيف غاير الله تعالى في التعبير عن إدخال كل من الفريقين إلى مستقره في سورة الزمر فقال: (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها) . .. (وَسِيقَ الَّذينَ القَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) ... (الزمر: (٧١-٧٣) فأتى بواو الحال مع أهل الجنة كأنه قيل حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها فهذا يدل على أن الحمل على المصدر في قوله تعالى (مدخلاًكريماً ليس بعيدا، وكذلك الحمل على المكان وهو الجنة وحسبك به مدخلا كريما. فالحمل على المعنيين فى مثل هذا الموضع من الإعجاز القرآني بمكان كذلك لما فيه من تناغم المعانى واتساقها وتآزرها على توفية المقام حقه وهو الترغيب في اجتناب مناهيه وزواجره سبحانه وتعالى.

ومن نظائر ذلك الموضع كذلك قوله تعالى في سورة الحج في وصف الشهداء والمهاجرين في سبيل الله لَيَدْخِلَنَّهُم مُدْخَلاً يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ) (الحج: ٥٩) تحتمل المعنيين كذلك: المصدر أو اسم المكان وفيما ذكره الألوسي ترشيح لكلا المعنيين قال:" مدخلا إما اسم مكان أريد به الجنة كما قال السدى وغيره أو درجات فيها مخصوصة بأولئك المهاجرين كما قيل وقيل هو خيمة من درة بيضاء لا فصم فيها ولا وصم لها سبعون ألف مصراع أو مصدر ميمى وهو على الاحتمال الأول مفعول ثان للإدخال وعلى الثاني مفعول مطلق ووصفه بيرضونه على الاحتمالين لما أنهم يرون إذا أدخلوا مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وقيل على الثاني : إن رضاهم لما أن إدخاهم من غير مشقة تنالهم بل براحة واحترام . وأن هذه المواضع السابقة كنها يجوز فيها الحمل على المعنيين جميعا أو ترجيح الحمل على المكان مع إفادة الصيغة بظلال معنى ! المصدر.وبينما يترجح هنا في هذه المواضع السابقة معنى الحمل على المكان، فثمة موضع آخر يترجح فيها الحمل على المصدر، وذلك كما في قوله تعالى: (وَقُل رَّبِّ ادْخِلْنِي

مُدْخَلَ صدق واخرِجنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَاناً أصيراً) (الإسراء: ٨٠) قال ابن جرير" واختلف أهل التأويل في معنى مدخل الصدق الذي أمر الله نبيه أن يدخله إياه وفي مخرج الصدق الذى أمره أن يرغب إليه في أن يخرجه اياه. ثم حكى هذه الأقوال وعقب عليها بقوله : وأشبه هذه الأقوال بالصواب في تأويل ذلك قول من قال معنى ذلك وأدخلنى المدينة مدخل صدق وأخرجني من مكة مخرج صدق وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية لآن ذلك عقيب قوله (وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً) وقد دللنا فيما مضى على أنه عنى بذلك أهل مكة فإذا كان ذلك عقيب خبر الله عما كان المشركون أرادوا من استفزازهم رسول الله ليخرجوه عن مكة كان بينا إذا كان الله قد أخرجه منها أن قوله وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق أمر منه له بالرغبة إليه فى أن يخرجه من البلدة التي هم المشركون بإخراجه منها مخرج صدق وأن يدخله البلدة التي نقله الله إليها مدخل صدق. والراجح من أقوال المفسرين فى الآية هو ما رجحه الطبرى وهو ترجيح الجلالين وهو ما يدل عليه السياق كما بينه إمام المفسرين الطبرى (رحمه الله) والذي يرجح لدينا معنى الحمل على المصدرية في الآية هو الوصف بالصدق فحمله على المصدر أولى وأليق من حمله على المكان لأن المعنى كما قال فى الجلالين (أدخلنى) المدينة (مدخل صدق) إدخالا مرضيا لا أرى فيه ما أكره وأخرجني من مكة (مخرج صدق) إخراجا لا التفت بقلبي إليها ومن ثم جاء الوصف للإدخال والإخراج نفسه بالصدق لأنه منظور فيه إلى حال المدخل والمخرج وهو محمد . ومدى انقياده لأمر الله تعالى واستسلامه له، وعدم تعلق قلبه بوطنه ومهده الأول، والتفاته عن ذلك كله بهجرة صادقة إلى الله تعالى. ومن ثم يترجح المصدر مع الإفادة بظلال وصف المكان الذي سيدخله النبي وهو المدينة بكونه مدخل صدق وحق ويصدقه الله فيه ما وعده من النصر والفتح والظهور.

وقد يحتمل السياق - والله أعلم - جواز حمل (مخرج) على المكان أيضا مرادا به المكان الذي سيخرج إليه النبي كذلك ويكون ذلك من باب التوكيد المعنوى، وإن كان المعنى الأرجح الواضح وعليه كلام المفسرين هو الحمل على المصدر وهو واضح.

ومن أمثلة اختيار صيغة ذات معنى متعددة صيغة فعيلة كذلك في قوله تعالى: (بَلِ الإنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بصيرة) (القيامة: ١٤) حيث ذكروا فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن البصيرة اسم مصدر، وهو قول الأخفش: جعله هو البصيرة كما تقول للرجل : أنت حجة على نفسك .

والثاني: أنه وصف مبالغة، وهو قول أبي عبيدة" جاءت هذه الهاء في صفة الذكر كما جاءت في رواية وعلامة وطاغية .

الثالث: أن البصيرة هي جوارحه تشهد عليه بما عمل .

وهذه الأقوال الثلاثة مما يحتملها سياق الآية، ولا مانع من حمل المعنى عليها جميعا، فالسياق لا يأباه بل يأتلف معها أتم الائتلاف؛ فالإنسان فى هذا اليوم بصير على نفسه أتم البصر فقد انكشف عنه غطاء الغفلة والشهوات حيث قال له لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ اليَوْمَ حَدِيدٌ (ق: (٢٢) حيث جاء البصر موصوفا بحديد

على سبيل المبالغة، مما يشعر بقوة البصر والبصيرة في هذا اليوم وله من جوارحه بصيرة تشهد له وعليه وهو نفسه بصيرة أى حجة على نفسه، ومن ثم تتلاقى ظلال تلك المعاني جميعا لإثراء المعنى .

ومن ذلك أيضا الاشتراك الواقع في صيغة (فعيل) في قوله تعالى: (وَعِندَنَا كتاب حفيظ) (ق: ٤) صيغة فعيل هنا (حفيظ) هي إما بمعنى (حافظ) او بمعنى (محفوظ) وهاتان الصفتان ليستا لشيئين مختلفين وليستا متناقضتين معا؛ بل يصح وصف الشيء الواحد بهما معا، فلا يمتنع أن يوصف الكتاب وهو اللوح المحفوظ بأنه " محفوظ من الشياطين ومن

التغير، أو حافظ لما أودعه وكتب فيه. ويصعب الترجيح فى مثل هذا الموضع كذلك ؛ وإن كانت قرينة السياق يمكن أن تعيننا في ترجيح المعنى الثاني دون الأول.

قال تعالى: (ق وَالْقُرْآنِ المَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الكَافِرُونَ هَذَاشَيْءٌ عَجيب . أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً ذلِكَ رَجْعَ بَعِيدٌ . قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضِ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مُرِيجٍ) (ق : ١-٥)فسياق الآيات يدل على أنهم يستبعدون إحصاء الله تعالى لذرات أجسادهم بعد أن تغيب في الأرض، وذلك كما ذكر الله تعالى عنهم : (وَقَالُوا أَبَدًا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَيُنَّا لَفِي خَلْقٍ جديد) (السجدة: (١٠) أى أئذا" غبنا فيها بأن صرنا ترابا مختلطا بترابها فكان مشار الشك أو الجدل لذى هؤلاء الكافرين هو فى كون الكتاب حافظا لذرات أجسادهم؛ لا في كونه محفوظا؛ ولكن آثرا التعبير القرآني المعجز صيغة (فعيل) لكي يثبت كلا المعنيين: كونه حافظا، وكونه محفوظا؛ وذلك لأنه إذا كان المراد هو إثبات كونه حافظا؛ فإن مما يتم به المعنى أن يكون الكتاب محفوظا كذلك من التغيير والتبديل؛ إذ لا يتم الحفظ إلا بذلك.

ومن ثم نرى أن اختيار القرآن الكريم للصيغة ذات المعنى المتعدد على بدائلها ذات المعنى الواحد يعد من الأدلة الواضحة على الإعجاز البياني لهذا الكتاب الخالد.

تعدد الصيغ للمعنى الواحد

من الظواهر التي تكشف عن كبيعة الدلالة فى الصيغ الصرفية كذلك - ظاهرة تعدد الصيغ للمعنى الصرفي الواحد. وأقصد بتلك الظاهرة أن تشترك صيغتان أو أكثر فى الدلالة على معنى واحد. فعلى سبيل المثال ذكروا أن صيغة (فعل) تشارك صيغة (أفعل) في معنيين من معانيها وهما: التعدية، تقول: قومت زيدا .وقعدته والإزالة تقول: جربت البعير وقشرت الفاكهة، أى أزلت جرب البعير، وأزلت قشرة الفاكهة . من ذلك قول سيبويه : وقد يجيء الشيء على فعلت فيشرك أفعلت كما أنهما قد يشتركان في غير هذا وذلك قولك فرح وفرحته وإن شئت قلت أفرحته وغرم وغرمته وأغرمته إن شئت كما تقول فزعته وأفزعته وتقول ملح وملحته وسمعنا من العرب من يقول أملحته كما تقول أفزعته وقالوا ظرف و ظرفته ونبل ونبلته، ولا يستنكر أفعلت فيهما ولكن هذا أكثر واستغنى به ومثل أفرحت وفرحت أنزلت ونزلت قال الله عز وجل: لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أن يُنَزِّلَ آيَةً) (الأنعام: (٤٦) ، وكثرهم وأكثرهم وقللهم وأقللهم . . . وكذلك ذكروا للمطاوعة عدة صيغ تشترك فى الدلالة عليها، فانفعل، وافتعل، وتفعل وتفاعل، واستفعل كلها تشترك فى الدلالة على معنى المطاوعة . وفي معنى التشارك ذكروا أن الصيغ فاعل كخاصم وافتعل كاختصم، وتفاعل كتخاصم تشترك كلها في هذا المعنى . وفي معنى الفاعلية مثلا تشترك صيغ فاعل - مفتعل - مفعل مفعل . إلخ في الدلالة على معنى الفاعلية.وقد استطاع أساتذة اللغة المحدثون أن يفيدوا من تلك الظاهرة - التي سبق تقريرها عند لقدماء - في محاولة إحصاء الصيغ التى تشترك في معنى وظيفى واحد، مع تصنيفها على ساس تلك المعانى الوظيفية التي تجمع بينها .

وقد اهتم علماء اللغة والصرف بهذا الباب حيث عنوا بجمع الأبنية التي تتوارد على المعنى لواحد مع اختلاف صيغتها .

ونحب أن نؤكد هنا أن هذا المعنى الذى ذكرناه عن هؤلاء العلماء من توارد تلك الصيغ على معنى واحد لا يعنى التوافق التام بين المعانى الوظيفية لتلك الصيغ؛ بل يبقى لكل صيغة من لملك الصيغ دلالتها الوظيفية الخاصة وإن اشتركت مع غيرها من الصيغ في دلالة عامة.

فعلى سبيل المثال - إن كنا قد ذكرنا - أن صيغ (فاعل) - مفتعل - منفعل – متفعل - ستفعل. . .إلخ) تدل على معنى الفاعلية - فينبغى أن يعلم أن كل صيغة من تلك الصيغ إنما ـدل على ذلك المعنى من زاويتها الخاصة؛ فصيغة (مفتعل) إنما ينظر فيها إلى معنى التكلف في لك الفاعلية، وصيغة مستفعل ينظر فيها إلى معنى الطلب في تلك الفاعلية وهكذا .. ومن ثم فإن اشتراك الصيغ في معنى من المعانى الوظيفية أو تواردها عليه لا يعني بالضرورة ساويها في الدلالة على ذلك المعنى الوظيفى العام، بل يبقى لكل صيغة معناها الوظيفي لخاص بمعنى أن تلك الصيغ وإن صح أن نجعلها بدائل للمعنى الوظيفي العام فإنها يقع بينها لاختيار والمفاضلة بناء على ما بينها من فروق دلالية خاصة. كما أن ثمة فروقا دلالية تتضح بين تلك الصيغ في السياقات المختلفة؛ وذلك أن قولك قومته وقعدته لا يتبادل مع أقمته وأقعدته في جميع السياقات؛ لأنه قد يدل في بعض السياقات على تكثير القيام والقعود. وهذا ما يؤكده ابن درستويه - من القدماء - حيث يقول : "لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد . ومن ثم فابن درستويه ينكر تطابق الصيغتين فى الدلالة على المعنى الواحد. هذا الذي انتهينا إليه هو ما يتفق مع ثنائية الأداء على مستوى الكلام وانقسامه إلى مستويين هما المستوى النمطي والمستوى الفنى فالمستوى النمطى هو ما يقف عند حدود الصحة اللغوية.

أما المستوى الفنى من الأداء فهو الذي يحرص فيه المنشيء على الدقة في اختيار ألفاظه وصيغه، ومراعاة الخصائص الفارقة بين الصيغ، فالمفترض أن المبدع يوظف في إبداعه كل الإمكانات اللغوية المتاحة لديه بحيث يفيد من كل اختلاف شكلى بين الصيغ والألفاظ المناسبة

المعاني المراد بيانها.

العدول

تعد ظاهرة العدول من الأسس التي تكشف عن الدور البلاغي لصيغة الكلمة , فإذا كانت البلاغة ترجع إلى حسن تخير اللفظ، فإنه مما يجدر التنبيه إليه أن هذا التخير أو الاختيار للفظ يمثل في غالب الأحيان أنواعا من العدول.

فالاختيار في حقيقته إنما هو عدول عن المستوى النمطى أو العادي من اللغة إلى المستوى الفنى من الكلام وقد يمثل تخير اللفظ نوعا من العدول عن النظام اللغوى أو عن الاستخدام الشائع، أو عدولا داخليا وهو ما يسميه ريفاتير بالعدول السياقي .

وهذه الحقيقة لا تكاد تفرق بين العدول وبين الاختيار, فالأجدر أن يُفرد العدول بمصطلح خاص يميزه عن الاختيار وإن كان يشترك معه في كونه انتقاء للفظ وإيثاراً له على غيره , وهذا العدول هو ما كان يمثل نوعا من العدول عن النظام أو الأصل اللغوى , وهو ما عرف في التراث اللغوى والبلاغي بالمجاز والنقل، والانتقال والتحريف والانحراف والرجوع والالتفات والعدول والصرف والانصراف والتلون، ومخالفة مقتضى الظاهر، وشجاعة العربية، والحمل على المعنى والترك، ونقض العادة، وغير ذلك , وكما عُبِّر عنه في الدراسات الحديثة بمصطلحات عديدة ومنها : الانحراف والانزياح والاختلال والانتهاك والتجاوز والمخالفة واللحن وخرق السنن والشناعة والاطاحة والتحريف .... فإذا كان النظر إلى الأسلوب من زاوية المنشىء قد أثمر مقولة الاختيار، فإن النظر إليه من زاوية النص قد أثمر مقولة العدول ؛ إذ يعتمد تعريف الأسلوب بالنظر إلى النص على أنه نوع من الخطاب الأدبى المغاير للخطاب العادى.. وقد يكسر القواعد اللغوية الموضوعة أو يخرج عن النمط المألوف للغة، أو يبتكر صيغا وأساليب جديدة، أو يستبدل تعبيرات جديدة ليست شائعة بأخرى قديمة ...

العدول إلى صيغة ذات معنى متعدد

من ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾

حيث حمل المفسرون صيغة (فعيل) في لفظة (صريخ) على ثلاثة أوجه:

أن تكون بمعنى فاعل (صارخ) أي مستغيث.

أن تكون بمعنى مفعل (مصرخ) أو منقذ أو مغيث.

أن تكون بمعنى المصدر أي الصراخ، أو فلا إغاثة فيكون مصدرا بمعنى الإصراخ

والذي يبدو أن سباق الآية يحتمل أغلب الوجوه المذكورة فيه فقد يكون الصريخ بمعنى المنقذ أو المغيث وهو ما رجحه السمين الحلبي والألوسى وغيرهما ممن ذكرت؛ وذلك لأن الآية في معرض تصوير تخويف البشر من قدرة الله تعالى عليهم فهو إن يشأ يغرقهم فلا مغيث لهم إن صرخوا واستغاثوا.

وحمل الآية على معنى فلا صارخ ولا صراخ يمكن توجيهه على حال الاستئصال فضلا عن أن إثبات الصارخ والصراخ لهؤلاء الغرقى يدعم ما الآية بصدده من تخويف العبد، وذلك بتصوير هيئة الصارخ وكثرة الصراخ عند معاينة الأهوال مع افتقاد المغيث والمنقذ أو المعين.

وأما حمل الزمخشرى الصريخ على معنى الإصراخ والإغاثة، فقد اعترضه الشيخ صاحب البحر بأنه يحتاج إلى نقل أن صريخا يكون مصدرا بمعنى إصراخ.

ومن ثم نرى كيف تتضافر معانى تلك الصيغة في خلق معنى ذي ظلال متعددة تتفق مع السياق وتتناغم معه.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ... ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٣﴾﴾ حيث جاءت صيغة المبالغة (ظلّام) في هذه الآية وشبيهاتها على وزن (فعَّال) محتملة الدلالة على المبالغة، والدلالة على النسبة، وقد استشكل العلماء دلالتها على المبالغة ؛ لأنها تمثل عدولا عن السياق والمقتضى وما ربك بظالم، وذلك أن السياق هنا بصدد بيان كمال عدله سبحانه وتنزيهه عن نسبة الظلم إليه.

ومن ثم اختلفت أقوال المفسرين في تحرير دلالة تلك الصيغة وتوجيهها على خمسة أقوال حكاها السمين الحلبي في الدر حيث قال مستشكلا: وهنا سؤال: وهو أن (ظلّام) صيغة مبالغة تقتضى التكثير، فهى أخص من (ظالم) ولا يلزم من نفى

الأخص نفى الأعم, فإذا قلت: (ليس بظالم) انتفى الظلم من أصله، فكيف قال تعالى: ﴿لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ وفي ذلك خمسة أوجه، ذكر أبو البقاء منها أربعة:

أن (فعَّالا) قد لا يراد به التكثير كقول طرفة:

ولَستُ بِحلاّلِ التّلاعِ مخافةً ولكنْ متى يَسترْفِدِ القومُ أرْفِدِ

لا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلا، لأن ذلك يدفعه آخر البيت الذي يدل على نفى البخل على كل حال، وأيضا تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة.

أنه للكثرة ولكنه لما كان مقابلا بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يقابل الكثير بالكثير.

أنه إذا نفى الظلم الكثير انتفى القليل ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يظلم الانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضر كان للظلم القليل المنفعة أترك.

أن يكون على النسب أي لا ينسب إليه ظلم، فهو من باب بزاز وعطاء كأنه قيل: ليس بذي ظلم البتة.

قال القاضي أبو بكر: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم لو كان ظلما لكان عظيما فنفاه على حد عظمته لو كان ثابتا).

ووجه الرازي (ت ٦٦٦ هـ) كلا من الوجوه الثاني والرابع والخامس توجيها حسنا فقال: صيغة المبالغة جيء بها لكثرة العبيد لا لكثرة الظلم كما قال الله تعالى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ وقال : (﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ و ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ لما أفرد العموم لم يأت بصيغة المبالغة، وكذلك قال تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ فشدد لكثرة الفاعلين لا لتكرار الفعل، أو الصيغة هنا للنسب أي ينسب بذى ظلم.

والذي يبدو في مثل هذا الموضع والله تعالى أعلم , الوجوه المذكورة تأملت موقع تلك الصيغة وجدتها من البلاغة بمكان فالمبالغة في الظلم جديرة بالملك إذا ظلم عبيده مع استغنائه عن ظلمهم، وتضررهم به أبلغ الضرر، وفيه مطابقة حال المتكلم ما فيه فقد جاء معبرا عن عدله سبحانه على أتم وجه .

كذلك فإن تكثير المعمول يناسبه تكثير العامل، كما في (﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ ﴾ و ﴿ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾ فحيث كان المعمول مفردا لم يبالغ في عامله، وحيثما كان جمعا بولغ فيه.

وأما القول بأنه إذا ترك كثير الظلم فتركه للقليل أولى فهو وإن كان أضعف تلك الأقوال في رأيي فإننا لا نعدم له وجها كذلك خاصة وأن الكلام في حق الملك المالك لكل شيء فإنه إذا تنزه عن الظلم العظيم فتنزهه عن الحقير من باب أولى. وأما على القول بأن الصيغة للنسبة فلا إشكال. ومن ثم نرى لتلك الصيغة في ذلك الموقع من الثراء الدلالي، وإثارة الذهن، وإيقاظه ودعوته إلى التفكير والتدبر ما لا نجده في استعمال اسم الفاعل (ظالم).